

## تقرير

أطلقت جريمة عين نجم موجة عدائية أخرى ضد العاملات الاجنبيات في الخدمة المنزلية. وزير العمل سجعان قزي كان احد ابطال هذه الموجة الجديدة، اذ لم يتردد في توظيف هذه الجريمة النكراء من اجل الدعوة الى «ارتداء» الجمعيات المتحمسة لحقوق هؤلاء، وكأنهت وحدهت يتعرّض للخطر». في الواقع، تعيد هذه الجريمة اثارة التدايعات الخطيرة التي يجسدها نظام الكفالة «الاستعبادي» على العاملات واصحاب العمل

## رسائل العاملات الاجنبيات مطالب صغيرة تحسّن حياتنا

## أيضا الشوفي

لم يكن ينقص العاملات الاجنبيات في الخدمة المنزلية سوى أن ترتكب إحداهن جريمة ليشروع البعض الظلم الذي يتعرّضن له ويبرروا اضطهادهن يوميا على يد الكفلاء. وصل الأمر بوزير العمل سجعان قزي إلى التشكيك في الإساءات التي تتعرض لها العاملات، واعتبارها إستثناءات لا قاعدة، بل دعا أيضا إلى أن تكون هذه الجريمة رادعا للمنظمات المدافعة عن حقوق العاملات الاجنبيات.

جريمة القتل وقعت منذ ستة أيام، اذ أقدمت عاملة على قتل صاحبة العمل ناتالي صلبان. ضربتها على رأسها بأداة صلبة ما تسبب بموتها. اتصلت بزواج المغدورة لإعلامه بما حصل. استلم قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان رامي عبد الله التحقيق في القضية. اعترفت العاملة بجريمتها وجرى توقيفها لدى فصيلة جسر بيروت (سرية الجديدة)، أما الزوج فقد ترك رهن التحقيق. واقع عاملات المنازل دفع القضاء إلى التوسع بالتحقيقات وعدم التعاطي مع ما حدث باعتباره منفصلاً عن الظروف المحيطة. جرى التحقيق في خلفيات الجريمة وطبيعة العلاقة بين صاحبة العمل والعاملة ودراسة شخصيتهما. نتائج التحقيقات الأولية تدحض الكثير مما تناولته وسائل الإعلام عن العلاقة «الوثية» بينهما، إذ تبين، بحسب مصادر التحقيق، أن «العلاقة كانت متوترة وهناك تراكمات سلبية سبقت الجريمة»، مشيرة إلى أن «الضحية كانت عصبية»، ولكنها «لم تكن تستعمل الضرب». تلفت المصادر إلى أن «العاملة لم تخطط للقتل»، فقد حصل اشكال صباح الخميس بين العاملة وصاحبة العمل، «تطوّر عندما قامت ناتالي بشد العاملة من شعرها وشتمتها، فقدت العاملة أعصابها وضربت المغدورة حتى قتلتها»، بحسب ما افادت به مصادر التحقيق.

تقود هذه الحادثة إلى جذور قضية عاملات المنازل الاجنبيات المتمثلة



## تطالب العاملات بإفساح المجال امامهن لتغيير أصحاب العمل

بنظام الكفالة الاستعبادي»، الذي تدخل هذه الجريمة في صلب تداعياته المأساوية، إضافة إلى حالة «انتحار» شهرياً للعاملات الاجنبيات. فنظام الكفالة يفرض على العاملة كفيلاً الزامياً، ولا يمكنها الانتقال للعمل لدى صاحب عمل جديد إلا إذا حصلت على موافقة خطية من الكفيل، ما يعرضها لعملية ابتزاز دائمة. كذلك يشجع هذا النظام على سوء معاملة العاملات، بحيث يتحكم الكفيل في الوضع القانوني للعاملة التي تواجه صعوبة في التبليغ عن أي انتهاكات تتعرض لها. لذلك قامت مجموعة من العاملات الاجنبيات في الخدمة المنزلية والناشطات على الصعيد النقابي بالتعاون مع منظمة «كفي»، بتوجيه ثلاث



## رد من وزير العمل

الذي يؤكد فيه الوزير على الدوام ضرورة تلبية كافة حقوق العاملات والعاملين الاجانب في لبنان، حيث سبق ان أضاف ضمانات جديدة لهؤلاء في اطار تنظيم العمل اللائق لهم مسترشداً بمواد مشروعه المؤلف من 16 بنداً بمعايير الاتفاقية الدولية الرقم 189 التي اقرتها منظمة العمل الدولية حول حقوق العاملين والعاملات في الخدمة المنزلية.

تكتفي «الأخبار» بلفت النظر إلى ان الزميلة ايفا الشوفي استندت إلى ما ادلى به وزير العمل سجعان قزي في صحيفة «الجمهورية» في العدد الصادر يوم الجمعة في 4 كانون الأول 2015، ضمن تقرير حمل عنوان: «قتلتك زوجته. أحضر الشرطة». وبالتالي، اذا كان وزير العمل يرى ان ما نُسب اليه في التقرير المذكور لا يمثل موقفه الحقيقي، فالاجدى ان يُعلن سحب تصريحاته المنشورة لا ان يتهمنا بالتحوير.

تعليقاً على التقرير المنشور في «الأخبار» يوم السبت الماضي، تحت عنوان «قزي يستغل جريمة عين نجم: لا حقوق للعاملات»، أصدر المكتب الاعلامي لوزير العمل سجعان قزي الرد التالي: «من المؤسف ان تحور الصحافية ايفا الشوفي كلام وزير العمل حول ما قاله عن الجريمة البشعة التي وقعت في بلدة عين نجم، والتي ذهبت ضحيتها المغدورة نتالي ميشال صلبان على يد خادمتها الفلبينية، وهو امر دأبت عليه الصحافية في كل مرة تتحدث فيها عن وزير العمل او الوزارة، في الوقت الذي قال فيه الوزير قزي في معرض تعليقه على الجريمة ان العنف ليس محصوراً بالخادمت في المنازل، بل بالاثنين معاً.

وهو ما يعني ان ما تناولته الصحافية في مقالها ينم عن وجود نية واضحة لديها للنيل من المواقف التي يطلقها وزير العمل بشكل منتظم، وهو ما نأسف له في الوقت

رسائل إلى ثلاث جهات رسمية في الدولة بداية هذا الشهر، يطالبن فيها بتعديلات صغيرة يمكنها أن تساهم في تحسين حياتهن في هذا البلد، بانتظار رسالة رابعة ستوجه إلى وزير العمل للمطالبة بالاعتراف بنقابة العاملات في الخدمة المنزلية. الرسالة الأولى وجهتها أربع عاملات هن راحيل، إخلص، لأكسمي وسارادا إلى المدير العام للأمن العام موضوعها «إفساح المجال أمام عاملات المنازل لتغيير أصحاب عملهن وإعطائهن فترة سماح». تقول العاملات في رسالتهن إنه «بسبب هذا النظام لا يمكننا ترك عملنا حتى لو كنا ضحايا إستغلال. إما أن تبقى العاملة المستغلة عند صاحب العمل الذي يسئ معاملتها أو تهرب وتتعرض لخطر التوقيف والترحيل». مطلب العاملات واضح: على الأمن العام أن يتخذ التدابير اللازمة لإعطاء العاملات ضحايا الإستغلال الجسدي والجنسي وحجز الرواتب والخداع حول طبيعة عملهن- وهي أسباب تؤدي إلى فسخ عقد العمل- فترة سماح في لبنان يستطعن خلالها إيجاد صاحب عمل جديد من دون اشتراط الحصول على تنازل صاحب العمل الحالي. الرسالة الثانية وجهتها نبرو سابا وسارسي غورونغ إلى رئيسة

ورد في الرسالة، «ومن دون امتلاك خيار آخر سوى الموافقة غير المبنية على معرفة، هو انتهاك لأبسط الحقوق الانسانية والعمالية». يعدّ مجلس كتاب العدل الجهة الأكثر إيجابية مع العاملات بين الجهات المعنية، وهو ما تعول عليه العاملات، وخصوصاً أن المجلس كان قد رفض سابقاً تعميم «منع

الحب والارتباط» للعامل والعاملات الاجانب الصادر عن الأمن العام ما أدى إلى الغائه لاحقاً. موقف المجلس كما تعلنه بشور داعم ومبادر للتنسيق مع وزارة العمل والسفارات من أجل اعتماد الحل التقني والمناسب للعاملات من أجل الحفاظ على حقوقهن، مؤكدة أن المجلس يدعم كل ما يؤمن حقوق